

مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية – دراسة ميدانية في ولاية ورقلة 2024 –
The Impact of Tax Legislation on the Quality of Tax Practices in the Algerian Environment
– A Field Study in Ouargla Province, 2024 –

يوسف بوعكاز^{1*}، عبدالله مايو²، محمد زرقون³

¹ محبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Bouakaz1103@hotmail.fr)
² محبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Mayouabdellah@gmail.com)
³ محبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Zergounemed@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2025/01/30؛ تاريخ القبول: 2025/03/02؛ تاريخ النشر: 2025/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر، مع التركيز على البيئة المحلية في ولاية ورقلة لعام 2024، حيث تمثل التشريعات الجبائية الأساس القانوني للنظام الضريبي في البلاد وتعتبر أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر في فعالية الأداء الضريبي وتحقيق العدالة الاقتصادية، وبناءً على ذلك يبرز التساؤل حول كيفية تأثير هذه التشريعات على تحسين أو تقليص جودة الممارسات الجبائية ومدى توافرها مع متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن التحديث المستمر والتذبذب في القوانين الجبائية يعمق الفجوة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، مما يؤدي إلى ضعف الرقابة الجبائية وزيادة النزاعات الضريبية، وبالتالي انخفاض الإيرادات الجبائية، كما أن القوانين الجبائية تعاني من تعقيدات وغموض، مما يستدعي توضيحا وتفسيرا من المشرع لضمان فهمها وتطبيقها بشكل صحيح، علاوة على ذلك، يسبب التغيير المستمر في التشريعات حالة من الشك وفقدان الثقة بين المكلفين بالإدارة الضريبية، مما يساهم في تدهور جودة الممارسات الجبائية ويؤثر سلبا على أداء النظام الضريبي الجزائري.

الكلمات المفتاح: ممارسات جبائية؛ جودة؛ تشريعات جبائية؛ قوانين جبائية؛ بيئة جزائرية.

تصنيف JEL : M42.

Abstract: This study aims to explore the impact of tax legislation on the quality of tax practices in Algeria, focusing on the local environment in the province of Ouargla for the year 2024, tax legislation serves as the legal foundation of the country's tax system and is considered one of the key elements influencing tax performance efficiency and achieving economic justice, accordingly, the question arises regarding how these legislations affect the improvement or decline in the quality of tax practices and their alignment with economic development requirements. The study's findings indicate that the continuous updating and fluctuation of tax laws deepen the gap between taxpayers and the tax administration, leading to weak tax control and an increase in tax disputes, ultimately resulting in a decline in tax revenues; Additionally, tax laws suffer from complexity and ambiguity, necessitating clarification and interpretation by the legislator to ensure their proper understanding and application. Furthermore, the constant changes in tax legislation create uncertainty and a lack of trust between taxpayers and the tax administration, contributing to the deterioration of tax practice quality and negatively influencing the performance of the Algerian tax system.

Keywords: Tax Practices; Quality; Tax Legislation; Tax Laws; Algerian Environment.

Jel Classification Codes: M42.

* المؤلف المرسل.

I- تهييد :

تعد الممارسات الجبائية من الركائز الأساسية التي تؤثر على كفاءة النظام الضريبي وتحقيق العدالة الاقتصادية في أي دولة. وفي الجزائر، تلعب التشريعات الجبائية دوراً محورياً في تنظيم هذه الممارسات، حيث تشكل الإطار القانوني الذي يحدد حقوق وواجبات المكلفين بالضريبة، إضافة إلى آليات الرقابة والتحصيل الجبائي. غير أن التعديلات المستمرة والتذبذب في القوانين الجبائية قد تؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار القانوني، مما ينعكس على جودة الممارسات الجبائية ومستوى الامتثال الضريبي.

I-1 إشكالية الدراسة: إن التشريعات الجبائية في الجزائر تعتبر الركيزة في النظام الضريبي لكونها العصب الرئيسي في النظام الجبائي الذي ينظم ويسير كل العمليات الجبائية حتى تحقق الجودة في هاته الممارسات ولمعالجة ذلك يمكننا طرح الإشكالية في شكل سؤال محوري رئيسي يتمثل في:

إلى أي مدى تؤثر التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر، وما مدى توافقها مع متطلبات التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح أسئلة فرعية تمثلت في:

- ما طبيعة الممارسات الجبائية في الجزائر؟
- ما دور التشريعات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري؟
- ما المقصود بجودة الممارسات الجبائية؟
- ما علاقة التشريعات الجبائية بجودة الممارسات الجبائية؟

I-2 فرضية الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بطرح فرضية رئيسية بناء على الإشكالية المطروحة تمثلت في:

- تعتبر التشريعات الجبائية عاملاً مؤثراً على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر.

I-3 أهداف الدراسة:

- تحليل مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر.
- تقييم مدى توافق التشريعات الجبائية مع مبادئ الشفافية، العدالة، والفعالية في التطبيق.
- دراسة دور التشريعات في الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الجبائي وغيرها من الممارسات الجبائية
- تقديم مقترحات لتطوير التشريعات بما يساهم في تحسين جودة الممارسات الجبائية.

I-4 أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على العلاقة بين الإطار القانوني والممارسات الجبائية وجودتها.
- توفير معلومات تفيد صناع القرار والممارسين الجبائيين في تحسين التشريعات الجبائية.
- المساهمة في تعزيز الامتثال الضريبي والحد من التهرب عبر دراسة مدى كفاءة القوانين الجبائية.
- دعم الأبحاث المستقبلية حول تأثير الإصلاحات الضريبية على جودة الأداء الجبائي.

I-5 المنهج المتبع: للإجابة على إشكالية الدراسة وتأكيد أو نفي فرضيتها اعتمدت دراستنا على منهجين حيث اعتمدنا في الجانب الأدبي

للدراة على المنهج الوصفي من خلال المسح المكتبي لبعض المقالات والمذكرات والقوانين الجبائية من أجل الإحاطة بالموضوع بشكل كامل وتحليل القوانين والتشريعات الجبائية الجزائرية ومدى تأثيرها على الممارسات الجبائية ومراجعة الدراسات السابقة حول العلاقة بين التشريعات الجبائية وجودة الممارسات الجبائي، أما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد اعتمدنا على دراسة ميداني تمثلت في جمع بيانات من خلال استبيانات ومقابلات مع مختصين في المجال الجبائي (موظفو الضرائب، محاسبون، أساتذة جامعيون)، وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية لدراسة مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر

I-6 الدراسات السابقة:

◀ دراسة راجحي بوعبدالله (2021)¹: "دور الإصلاحات الجبائية لقوانين المالية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي بالجزائر (قانون المالية لسنة 2017 نموذجا)": هدفت الدراسة إلى التعرف على مصطلحات قانون المالية والإصلاحات الجبائية، وفهم علاقتها بظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر. وركزت على تقييم دور الإصلاحات الجبائية التي تم تنفيذها من خلال قوانين المالية (خاصة قانون المالية لعام 2017) في مكافحة التهرب الضريبي، حيث اعتمدت الدراسة منهجين الأول الوصفي للجوانب النظرية والثاني تحليليا للجانب التطبيقي، وتوصل الباحث لعدة نتائج أهمها أن بعض أحكام قوانين المالية قد تظهر مجحفة وغير متناسبة ما يسبب مشكلات للمؤسسات الاقتصادية، نقص في الوعي الضريبي يعد تحدي لتحقيق التزام كامل من قبل المكلفين والتهرب الضريبي يعتبر تحدياً لتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية، واقترح الباحث عدة توصيات تمثلت في وجوب التنسيق بين السلطات المحلية والدولية لتزويد الجهات المعنية بالمعلومات حول الإصلاحات الجبائية، إخطار

المكلفين بالضرائب باللوائح التنظيمية في الوقت المناسب لتجنب التأخير في تنفيذ القوانين والعمل على توعية المكلفين وضمان تفسير صحيح للقوانين الجبائية.

دراسة هاوار وغازي (2022)²: "أثر التشريعات الضريبية على التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي (دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين القانونيين والأساتذة الجامعيين وموظفي إدارة ضريبة الدخل في محافظة أربيل-إقليم كردستان/العراق)": هدفت الدراسة إلى فهم تأثير التشريعات الضريبية على التحاسب الضريبي وتقييم الجهود المبذولة للحد من التهرب الضريبي في إقليم كردستان - العراق، وسعت إلى التعرف على تأثير التشريعات الضريبية على هذين الجانبين، حيث استخدم الباحثان منهجين الأول استقرائياً لبناء إطار نظري والثاني تحليلياً تمثل توزيع الاستبانة على عينة من المشاركين، حيث توصلت دراستهما إلى نتائج أهمها: ضرورة تعديل القوانين الضريبية في العراق وإجراء تغييرات لتفادي ازدواجية الضريبة، تشكيل لجنة تضم ممثلين من الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لتعديل النصوص في القانون الضريبي وتشريع قوانين جبائية خاصة لتعويض ضريبة الدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود.

دراسة Qatawneh, Bader and Amayreh (2023)³

The impact of tax legislation on public shareholding companies tax disclosure: comparative study between the Jordanian tax system and the U.S. tax system (state of Illinois)

إلى إجراء استكشاف شامل لقوانين الضرائب والسياسات الجبائية في الولايات المتحدة الأمريكية (إلينوي) والأردن وكذلك لتوضيح تأثير تكرار التشريعات الضريبية ومستوى الوعي بالضرائب على الإفصاح الضريبي في شركات المساهمة في القطاع العام، ولقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي في الجانب النظري تمثل في وصف للشفافية، التهرب الضريبي وكذا توفر الموارد المالية في الشركات أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسة مقارنة بين النظام الضريبي الأردني والولايات المتحدة الأمريكية (إلينوي) حيث قاموا بتحليل ما ورد في المجلات المحكمة من تقارير ومقالات والمقارنة بينهما، وقد توصل الباحثون من خلال تحليل البيانات إلى نتائج أهمها أن التغييرات المتكررة في التشريعات الجبائية تقلل من مستوى الوعي بالالتزام الضريبي ولكنها لا تؤثر بشكل كبير على مستوى الشفافية، كما تميل الشركات إلى تقديم إفصاحات ضريبية محدودة بدلاً من إعداد تقارير مفصلة، كما أن التغييرات السياسية المضبوطة تمكن المؤسسات من ضبط ممارساتها الجبائية وتؤثر على توافر الإيرادات الضريبية، زيادة الوعي بقوانين الضرائب يعزز فهم الشركات ولكن تأثيرها على مستوى الشفافية محدود ما لم تكن هناك متطلبات إلزامية وأن زيادة مستوى الوعي أيضاً ينتج عنه تقليص التهرب الضريبي للمؤسسات وتحسين التحصيل الضريبي.

موقع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المعروضة

تميزت هذه الدراسة الحالية بتركيزها على تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر، مما يميزها عن الدراسات السابقة التي ركزت على جوانب محددة مثل الإصلاحات الجبائية ودورها في مكافحة التهرب الضريبي (راجحي، 2021)، أو تأثير التشريعات على التحاسب الضريبي والتهرب الضريبي (هاوار وغازي، 2022)، أو الإفصاح الضريبي في الشركات (Qatawneh et al., 2023)، كما تختلف دراستنا من حيث المتغيرات، إذ تركز على جودة الممارسات الجبائية كمتغير تابع، بينما استخدمت الدراسات الأخرى متغيرات مختلفة، كذلك اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي مع إمكانية التحليل الميداني، في حين استخدمت الدراسات الأخرى المناهج الاستقرائية، التحليلية، أو المقارنة، وبذلك تسهم هذه الدراسة في تعميق الفهم حول مدى فاعلية التشريعات الجبائية في تحسين الأداء الجبائي وتعزيز الامتثال الضريبي في الجزائر.

I-7 الإطار النظري للدراسة:

1.7.I- الإطار المفاهيمي للممارسات والعمليات الجبائية في البيئة الجزائرية: تعد العمليات والممارسات الضريبية جزءاً أساسياً من

النظام الضريبي، حيث تعكس الإجراءات والخطوات التي تتبعها الجهات الضريبية لتحصيل الضرائب وتنظيم العلاقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة، حيث يتناول هذا الموضوع تحليل أبرز الممارسات الضريبية في الجزائر ودراسة الجوانب المهمة لكل منه.

1.1.7.I- التصريحات الجبائية: يعتبر النظام الضريبي في الجزائر نظاماً تصريحيًا، حيث يتعين على الأفراد والشركات تقديم التصريحات

الضريبية بانتظام، وتهدف هذه التصريحات إلى جمع المعلومات اللازمة لحساب الضرائب والرسوم على الدخل، والثروة، والأنشطة التجارية والصناعية وغيرها، حيث تشمل التصريحات الضريبية بيانات شخصية ومالية حول المكلف، ويتم تقديمها وفقاً للحدود الزمني الذي تحدده السلطات الضريبية، إلا أن عدم الالتزام بالموعد المحدد يعرض المكلف لعقوبات مالية وقانونية، ويعتبر التصريح الضريبي عنصراً أساسياً في التشريع الضريبي، حيث يساعد في تحقيق العدالة الضريبية ويضمن توفير الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل الخدمات الحكومية وتنمية الاقتصاد الوطني، ولقد لاحظنا من خلال النصوص التنظيمية والقوانين الجبائية أن المشرع الجزائري لم يعرف التصريح الجبائي تعريفاً صريحاً وإنما من خلال أنواع وأهمية التصريحات سنقوم بمحصر التعريفات التالية:

* حرر قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 103 كما يلي: "تحرر كل التصريحات على مطبوعات تعدها وتقدمها الإدارة الجبائية، ويتعين على مفتش الضرائب تسليم وصل للمكلفين بالضريبة، في حالة التنازل عن المؤسسة، أو التوقف عن ممارسة النشاط أو المهنة، أو في حالة الوفاة، يجب أن تكتب التصريحات المتعلقة بها، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 132".⁴

* وعرف التصريح الجبائي على أنه "عبارة عن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة".⁵

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التصريح الجبائي على انه وثيقة اكتتاب تسحب من الإدارة الضريبية و تملأ حسب المعطيات المراد التصريح بها و تشمل هاته الوثيقة البيانات التعريفية الشخصية و الضريبية للمكلف بالضريبة بالإضافة الى تقديم معلومات تبين الذمة المالية و رقم الأعمال المحدد من طرف المكلف بالضريبة هذا بعد معالجة البيانات المتوفرة و تحديد وعاء الضريبة ، و يعتبر التصريح الجبائي وثيقة اتصال بين إدارة الضرائب و المكلف بالضريبة ، حيث وجب على المكلف بالضريبة تقديم التصريح في الأجال القانونية دون تأخير و إلا سيتعرض إلى عقوبات مالية وفقا للتشريعات الجبائية.

2.1.7.I - الرقابة الجبائية: في النظام الضريبي الجزائري، تقوم الرقابة الضريبية على الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية، ومع ذلك يحق للإدارة ممارسة الرقابة على التصريحات الضريبية للتحقق من صحتها ومصداقيتها. تعتبر الرقابة الضريبية من الممارسات الهامة في القطاع الضريبي، حيث تساعد في ضمان العدالة الاجتماعية وتوزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل، بالإضافة إلى تعزيز استدامة الموارد المالية للدولة.

حيث عرفت الرقابة الجبائية أنها تمكن الإدارة الجبائية من تتبع التزام المكلفين بالضرائب من خلال تصريحاتهم الجبائية بما يتناسب مع الأنظمة الجبائية المعمول بها، بفضل هذه الجهود يمكن تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان توزيع عادل للأعباء الجبائية حيث تقوم الرقابة الجبائية بدور حيوي في الحفاظ على استدامة الموارد المالية للدولة وضمان تحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع.⁶

كما عرفت على أنها عملية فحص التحقق من صحة التصريحات الجبائية باستخدام المعطيات الخارجية مثل الدفاتر المحاسبية، التصريحات الشهرية والسنوية حيث يتأكد العون المراقب من دقة وصحة المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة من الناحية القانونية يتيح المشرع الجزائري للإدارة الجبائية حق الاطلاع على المعلومات المحاسبية للتحقق من الامتثال الضريبي حيث يتم تنظيم هذا العمل بموجب المواد من 18 إلى 38 من قانون الإجراءات الجبائية، وهو يوفر الأساس القانوني اللازم لضمان سير العمليات بشكل شفاف وفعال.⁷

من خلال التعريفين السابقين يمكننا تعريف الرقابة الجبائية على أنها العملية التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتحقق من دقة وصحة التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة وذلك من خلال الفحص والتدقيق في السجلات المحاسبية والمعلومات المالية المصرح بها من طرف الأفراد والشركات بهدف التأكد من الالتزام القانوني الجبائي، وتتضمن عمليات الرقابة الجبائية استخدام مختلف الأدوات والتقنيات لضمان دقة التقارير المالية وتحديد أي تهرب ضريبي أو خروقات في الالتزام بالقوانين الجبائية.

3.1.7.I - المنازعات الجبائية: لقد عرفت المنازعة الجبائية على أنها الإجراء الذي يقوم به المكلف بالضريبة أمام الإدارة الجبائية، وتتضمن كافة أشكال الرفض أو الطعن أو الاحتجاج، بغض النظر عن صفة هؤلاء الأفراد أو الكيانات. يشمل ذلك استنكار أو اعتراض على أي نوع من أنواع الضرائب أو الرسوم أو الغرامات المفروض.⁸

ويعرف النزاع الضريبي كأى خلاف ينشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية، والذي يمكن حله عبر إجراءات إدارية أو قضائية، وتشمل هذه النزاعات مختلف الجوانب التي ترتبط بالتشريعات الضريبية وتنفيذها، وتشكل تحديات يمكن التغلب عليها من خلال الآليات المحددة لتسوية النزاعات الضريبية.⁹

يمكننا تعريف المنازعات الضريبية على أنها تصادمات أو خلافات تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية سببها الاختلاف في تفسير أو تطبيق لوائح الضرائب أو القوانين الجبائية ويشمل ذلك جميع النزاعات المتعلقة بالتقديرات والتصفيات الضريبية والاعتراضات على قرارات الإدارة الجبائية، وأمور أخرى تتعلق بالالتزامات الجبائية وهذا من خلال ممارسة عملية الرقابة الجبائية، حيث يتم حل المنازعات الجبائية عادة من خلال إجراءات استئنافية أو قانونية تتيح للمكلفين فرصة للطعن في القرارات الضريبية أمام هيئات مستقلة أو القضاء.

ومن أسباب الوقوع في النزاعات الجبائية بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة ما يلي:

- **انحراف التشريع الضريبي:** يمكن أن يؤدي انحراف التشريع الجبائي عن القواعد الدستورية المنظمة للمسائل الجبائية إلى إحداث عدم توازن بين المكلفين بالضريبة، مما يثير النزاعات الجبائية حيث تلك الانحرافات قد تكون نتيجة لعدم وضوح اللوائح الجبائية أو تضاربها مع الدستور، كذلك مخالفة التشريع الجبائي لمبدأ العدالة الجبائية يمكن أن تؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل العبء الجبائي مما يثير الانتقادات ويشجع على نشوب النزاعات الجبائية.

- **تعسف الموظفين الضريبيين:** تعسف أعوان الإدارة الجبائية في استخدام السلطات الممنوحة لهم يمكن أن يؤدي إلى تقدير غير متوازن للوعاء الجبائي، مما يتسبب في ارتفاع الأعباء الجبائية على بعض المكلفين بالضريبة، كذلك انتشار ظواهر سلبية مثل الفساد المالي والإداري في الإدارة الضريبية يمكن أن يؤدي إلى محاباة بعض المكلفين على حساب آخرين مما يزيد من توترات النزاع الجبائي.

- **نقص الوعي الضريبي:** قلة الوعي الجبائي لدى المكلفين تؤدي إلى عدم فهمهم لالتزامهم الجبائية مما يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم الامتثال وعدم دفع الضرائب بالشكل الصحيح، ونقص الثقافة المالية يمكن أن يسهم في إهمال المكلفين لالتزامهم الجبائية وهذا يزيد من احتمالات حدوث النزاعات الجبائية.

إن فهم هذه الأسباب يعزز أهمية تعزيز الشفافية في التشريع الجبائي وتحسين أداء الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى تعزيز التثقيف المالي لدى المكلفين لتقليل نسبة حدوث النزاعات الجبائية.¹⁰

4.1.7.I- التحصيل الضريبي: لقد عرف التحصيل الضريبي على أنه مجموعة الإجراءات والعمليات التي تهدف إلى تمكين الخزينة العامة من جمع المبالغ الضريبية المستحقة على الأفراد أو الكيانات وفقا للتشريعات المعمول بها، ويشمل ذلك تنفيذ السياسات الضريبية وتحديد المبالغ المستحقة للضريبة وتحصيلها بشكل فعال من المكلفين.¹¹

وعرف على أنه مجموعة الإجراءات والقواعد التي تتبع لنقل العبء المالي للضريبة من جيوب المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العامة.¹² استنادا للتعريفين السابقين يمكننا تعريف التحصيل الضريبي أنه عملية مالية تتمثل في تحويل المستحقات الضريبية من المكلف بالضريبة لصالح خزينة الدولة وذلك وفقا للكيفيات المحددة في التشريع الجبائي حيث تؤدي التحصيل الضريبي إلى ضخ الخزينة العمومية ومن ثم تغطية الانفاق الحكومي المسطر لدى الدولة.

إن التحصيل الضريبي ممارسة جبائية هامة في إدارة الضرائب لكونها تنعش الخزينة العمومية للدولة التي تستخدمها في الانفاق العام بشتى أشكاله، فهو ذات أهمية كبيرة.

5.1.7.I- التدقيق الجبائي: وفقا لتعريف الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة (ATIC)، يتمثل التدقيق الجبائي في إبداء رأي حول مجموعة من الهياكل الجبائية المتعلقة بالوحدة أو المؤسسة، وكذلك طريقة تنفيذها، وبشكل أوسع يشمل هذا التعريف استعراضا لكيفية تحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة داخل المؤسسة التي يتم تدقيقها.¹³

وعرف على أنه هو عملية معاينة وتقييم لصحة الحالات الجبائية للمؤسسة، حيث يتم فحص وتقييم المعلومات المقدمة في تصريحات المكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى فحص جميع الوثائق والسجلات ذات الصلة، والهدف الرئيسي من هذه العملية هو التحقق من دقة وموثوقية المعلومات المقدمة وذلك من خلال فحص جميع الجوانب المتعلقة بالضرائب.¹⁴

ويمكننا تعريف التدقيق الجبائي على أنه هو عملية احترافية تجرى لتقييم وتحليل التصريحات الجبائية والوثائق المالية والضريبية للأفراد والمؤسسات بهدف التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية، يهدف هذا النوع من التدقيق إلى التحقق من دقة وصحة المعلومات المقدمة وضمان أن المكلفين يلتزمون بالتشريعات الضريبية، كذلك يشمل التدقيق الجبائي تحليل السجلات المحاسبية والمالية وفحص الإجراءات الجبائية المتبعة في المؤسسة، كما يتضمن أيضا تقديم تقارير وتوصيات لتحسين الامتثال الجبائي وتقليل المخاطر الضريبية، وعليه يقوم المدقق الجبائي بتقديم رأي مستقل ومهني حول مدى امتثال المكلف للقوانين والتشريعات الضريبية، كما أن عملية التدقيق الجبائي تساهم في تعزيز النزاهة المالية وتحسين الممارسات الجبائية داخل المؤسسة وتقديم توجيهات استراتيجية لتحقيق التحسين المستمر في أداء الشؤون الجبائية، فيما يلي سنحاول حصر أهم المبادئ للتدقيق الجبائي:

- تحقيق الأمان الجبائي لمواجهة مخاطر الرقابة الضريبية
- المهمة المحددة لعملية التدقيق الجبائي
- منع وتقليل المخاطر الجبائية
- الدور الفعال للتدقيق الجبائي في خدمة المؤسسة
- تمكين المؤسسة من الامتثال للالتزامات الجبائية.¹⁵

6.1.7.I- التهرب الضريبي: لا شك أن هناك العديد من الباحثين قاموا بتعريف التهرب الجبائي بعدة تعاريف نذكر منها: التهرب الضريبي يعرف على أنه الجهد المبذول من قبل المكلف بالضريبة بهدف تجنب دفع بعض الضرائب المستحقة عليه دون انتهاك القانون أو النصوص التشريعية حيث يقوم المكلف بالاستفادة من الثغرات المتاحة في التشريعات الجبائية نتيجة لتعقيدات النظام الجبائي أو عدم وضوح صياغة القوانين الضريبية.¹⁶

كما عرف المتهرب من الضريبة على أنه أي فرد طبيعي أو كيان اعتباري يخضع للالتزام بسداد الضرائب وفقا لأحكام القانون ولم يتم بتقديمها إلى الجهة الضريبية المختصة سواء كانت هذه الضرائب قد تم تحصيلها من قبله من المشتريين أم لم يتم بتحصيلها على الإطلاق، ويمكن أن يكون المتهرب من الضريبة شخصا طبيعيا كمثال الموظف الذي يتجنب دفع ضريبة الدخل، أو يمكن أن يكون كيانا اعتباريا، مثل الشركات التجارية، بالإضافة إلى ذلك قد يكون المتهرب حاملا لجنسية الدولة أو مقيما لا يحمل جنسية الدولة ولكنه قام بتنفيذ نشاط في هذه الدولة والتزامه بسداد الضرائب الناتجة عن هذا النشاط.¹⁷

ومن هنا يمكننا تعريف التهرب الجبائي أنه يشير إلى الجهود المبذولة من قبل الأفراد أو الكيانات لتجنب أو تقليل دفع الضرائب بشكل غير قانوني، ويتمثل التهرب الجبائي في استخدام وسائل غير مشروعة أو مكررة لتقليل التزام شخص أو كيان بدفع الضرائب المستحقة على الدخل أو الأرباح، حيث يمكن أن يشمل ذلك إخفاء الإيرادات أو تضخيم النفقات أو استغلال ثغرات في التشريعات الجبائية، والغاية من التهرب الجبائي الرغبة في تحقيق أرباح أكبر أو تقليل الخسائر المالية، عن طريق تخفيض الضرائب، ومن هنا فالتهرب الجبائي يعتبر ممارسة جبائية غير قانونية ويعاقب عليه القانون في كثير من الدول، حيث يتم مكافحته عبر تشديد إجراءات التفتيش والرقابة الضريبية وتحسين القوانين الجبائية للحد من الفجوات التي يمكن استغلالها لتحقيق التهرب، حيث تكمن أسباب اللجوء للتهرب الضريبي كممارسة جبائية باختصار في: أسباب نفسية، أسباب سياسية، أسباب اقتصادية ومالية، أسباب تشريعية وأسباب إدارية.¹⁸

2.7.I- ملاتمة التشريعات الجبائية لطبيعة المؤسسات: تعتبر التشريعات الجبائية في الجزائر جزءا هاما من النظام القانوني للبلاد، وتهدف هذه التشريعات إلى جمع الإيرادات اللازمة لتمويل المشاريع الحكومية والخدمات العامة، وتحقيق التوزيع العادل للثروة في المجتمع، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة التشريعات الجبائية وتطبيقها، التي بدورها تقوم بتحصيل الضرائب من المواطنين والشركات. وتعمل الوزارة على تحسين التشريعات الجبائية وتطويرها لتتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتحقيق العدالة والشفافية بين المجتمع الجزائري، لذلك يمكن القول أن التشريع الجبائي له تأثير كبير على الممارسات الجبائية في الجزائر، حيث في سنة 1992 أدرج النظام الجبائي الجزائري في منطق الإصلاحات وذلك مواكبة مع التطورات الاقتصادية والتحولات في الاقتصاد الدولي.

1.2.7.I- مفهوم النظام الجبائي: تعددت مفاهيم النظام الجبائي بين المفاهيم الواسعة والمفاهيم الضيقة حسب كل باحث نذكر منها: النظام الجبائي من المفهوم الواسع هو "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف".¹⁹ "أما المفهوم الضيق فيتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع، إلى الربط، إلى التحصيل".²⁰

في حين عرف النظام الجبائي على أنه " مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التي تخطط وتدير، وتنفذ عمليات تعبئة أو جباية الاقطاعات المالية التي يؤديها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية وهائية، وبدون مقابل خاص ومباشر".²¹ من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص ان النظام الجبائي هو مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم تحصيل الضرائب والرسوم والجمركية على الأفراد والشركات والمؤسسات في الجزائر، ويتم تصميم النظام الجبائي لجمع الأموال اللازمة لتمويل مختلف الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى توفير الدخل اللازم للحكومة لتمويل مهامها الأخرى.

2.2.7.I- عناصر النظام الجبائي: يقوم النظام الجبائي على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: **الأهداف:** يسعى النظام الضريبي إلى تحقيق أهداف معينة وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى وفقاً لسياسة اقتصادية معينة تحدها الدولة، ويعد النظام الجبائي في الدول المتقدمة مصدرا رئيسيا لتمويل الحكومة، كما يستخدم كأداة فعالة تتدخل الحكومة من خلالها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الاتجاهات المطلوبة، أما في الدول النامية فإن أهم أهداف النظام الجبائي تتمثل في تشجيع الادخار والاستثمار من خلال فرض الضرائب، وتحديدًا الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي الزائد، وتعمل على توجيه الموارد الاقتصادية نحو التنمية.

العنصر الفني: تختار الدولة عادة وسائل فنية في الجباية تتيح لها تحقيق حصيلة جبائية كثيفة وثابتة في الوقت نفسه، وذلك باستخدام تقنيات مرنة. فمن بين هذه التقنيات توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة واستخدام الضرائب التصاعدية مثل ضريبة الدخل الإجمالي لتحميل المسؤولية الضريبية على المدخرين والمستثمرين ذوي الدخل العالية.

العنصر التنظيمي: يتجلى أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة أو تعديل عناصر ضريبة قائمة، حيث يجب أن تكون هذه الضريبة متفقة مع باقي الضرائب الموجودة سابقاً، مع الاهتمام بالتنسيق الضريبي اللازم، حفاظاً على وحدة هدف النظام الجبائي.²²

3.2.7.I - الإصلاحات الضريبية: يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحقيق تحسينات على النظام الجبائي السابق من خلال سد الفراغات

والتغيرات القانونية، بهدف تحسين أدائه وزيادة فعاليته، وذلك لتحقيق المصلحة العامة والخاصة في الاقتصاد الوطني.

◀ **وسائل الإصلاح الضريبي:** تتطلب عملية الإصلاح الضريبي استخدام مجموعة من الوسائل والأساليب لتحقيق نظام ضريبي فعال

ومقبول سياسيا واجتماعيا وقابل للتنفيذ، ومن بين هذه الوسائل المقترحة لتحسين النظام الجبائي، ما اقترحه صندوق النقد الدولي:

- تخفيض الضرائب على الدخل والعوائد المتعلقة برؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص؛
- اعفاء أرباح ودخول الاستثمارات الجديدة من الضرائب من أجل حفز المستثمرين على زيادة معدلات؛ استثماراتهم في المجالات ذات الأهمية وبصفة خاصة قطاع الصادرات؛
- تقديم تسهيلات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيلة للمشاريع الجديدة، وذلك لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات العائد على الاستثمار فيه؛

• زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية.

◀ **دوافع اللجوء للإصلاح الضريبي:** من الأسباب التي لجأت إليها الجزائر لعملية الإصلاح الضريبي ما يلي:

تعقد النظام الضريبي، الخلل وعدم الاستقرار في التشريع الضريبي، ثقل العبء الضريبي، نظام ضريبي غير ملائم لمستجدات مرحلة الإصلاحات؛، عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار؛، انخفاض أسعار البترول، الغش والتهرب الجبائي، كثرة الاعفاءات وعدم اتساع وعاء الضرائب المباشرة والضرائب على رأس المال وثقل العبء الضريبي والضغط الجبائي المرتفع".²³

◀ **أهداف الإصلاح الضريبي:**

• تحقيق النمو الاقتصادي حيث يمكن تحقيق نمو اقتصادي عن طريق التركيز على تحفيز الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، كما يجب العمل على تخفيف الضغط الجبائي الناتج عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، وهذا يتطلب إعادة صياغة نظام الضرائب بطريقة تشجع الاستثمار وتوفر حوافز للقطاع الخاص، وتعمل على تحسين جودة المنتجات وتنويع الصادرات لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد في الأسواق الدولية، كما يجب تحسين الإدارة الضريبية والمراقبة والرقابة لتقليل الفساد والتهرب الضريبي وتحقيق توازن في الميزانية العامة.

• توفير المناخ الملائم للاستثمار مع توفير الحوافز للقطاع الخاص وخلق المنافسة وعدم عرقلة وسائل الإنتاج، وتبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح والإجراءات الإدارية المتعلقة بالأعمال وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

• إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك من خلال زيادة نسبة الجباية العادية المستحقة على المواطنين والشركات لتمويل الميزانية العامة بدلاً من الاعتماد على إيرادات النفط والغاز، ويتعين تطوير آليات تنفيذ هذا التحول بشكل فعال وبدرجة عالية من الشفافية والعدالة.

• توفير الحماية للمواطنين الذين يدفعون الجباية بما يتناسب مع دخلهم و ثروتهم. كما يمكن تخفيض معدلات الضرائب العالية وإعادة توزيع الدخل بطريقة أكثر عدالة والعمل على حماية القوة الشرائية بدفع الضريبة لتجنب الوقوع في التضخم، وذلك بالتركيز على زيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات التي تعمل على تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي.

• خلق شروط ملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات.²⁴

3.7.I - جودة الممارسات الجبائية وعلاقتها بالتشريعات الجبائية:

1.3.7.I - جودة الممارسات الجبائية:

◀ **التعريف بالجودة:** عرفت أنها هي الحصول على منتج أو خدمة أو معلومة خالية من العيوب من خلال تطبيق المعايير التي تتمثل في

مجموعة من الخصائص والسمات والمواصفات التي يجب توافرها في النظام الكامل للمؤسسة بهدف تحقيق الجودة الشاملة، حيث أن هذه الصفات والخصائص تتضمن مدى قيمة البيئة والمناخ الملائم، وتحديد المتطلبات التي يحتاجها العملاء أو المستفيدون من خدمات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك تشمل أيضا التخطيط لجودة الأهداف وجودة الإدارة، والخطط، ومحتوى البرامج في المؤسسة، وتحدد جودة الإطار المؤسسي ومدى ملاءمة المنشأة لمتطلبات العمل كعناصر أساسية في هذا السياق.²⁵

وعرفت الجودة أنها تتجلى في الملاءمة والقابلية للاستخدام، حيث تكون المنتجات أو الخدمات متناسبة تماما مع المواصفات المحددة، وتتضمن أيضا تحسين الأداء بشكل دائم مما يعزز القدرة على تلبية احتياجات العملاء بكل فاعلية وكفاءة.²⁶

من التعريفين السابقين يمكن أن نستخلص تعريف الجودة حيث تتمثل في تفوق المنتج أو الخدمة في تحقيق أو تجاوز توقعات المستخدم أو العميل، كذلك تشمل الملاءمة والتوافق مع المواصفات والمتطلبات المحددة إلى جانب القابلية للاستخدام بفاعلية وبسهولة، حيث يعكس مفهوم

الجودة أيضا الاعتمادية في الأداء والقدرة على التحسين المستمر في العمليات أو الخدمات، ومنه يهدف السعي المستمر إلى تحسين الأداء إلى تحقيق رضا العميل من خلال تلبية توقعاته وتحسين تجربته بشكل دائم.

◀ **التعريف بجودة الممارسات الجبائية:** لا يوجد تعريف لمصطلح جودة الممارسات الجبائية لكن سنسقط تعريف جودة المعلومة على الممارسة الجبائية وهي مجموعة من السمات والمزايا التي يجب أن تكون متوفرة في الدوائر الجبائية بشكل عام وفي خدماتها المقدمة بشكل خاص، حيث تهدف هذه السمات والمزايا إلى تحقيق احتياجات ومتطلبات المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، مما يساهم في تحقيق درجة عالية من رضا الطرفين.²⁷

وعرفت الجودة في هذا المجال على أنها مصداقية المعلومات التي تتضمنها الممارسات الجبائية، والتي تساهم في تحقيق الفائدة والمنفعة للمستفيدين، ويتطلب تحقيق هذه المصداقية أن تكون الممارسة الجبائية خالية من التحريف والتزليل، وأن تتجاوز تلك المعايير بناء على الأسس القانونية والرقابية والمهنية والفنية، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من استخدام تلك الممارسة.²⁸

انطلاقا من التعريف السابق فجودة الممارسات الجبائية تعبر عن مدى تميز وكفاءة الأساليب والإجراءات المتبعة في مجال الجبائية أو التحصيل الضريبي، حيث يتعلق هذا التعريف بتأكيد أن الإجراءات المعتمدة تتسم بالشفافية والعدالة وتحقق تحصيل الضرائب بطريقة فعالة وفي إطار مطابق للقوانين والأنظمة ذات الصلة، وتتضمن جودة الممارسات الجبائية تقديم الخدمات بطريقة موجهة نحو العدالة الاجتماعية، وتعزيز التواصل مع المكلفين وتبني إجراءات فعالة لتحقيق الامتثال ومنع التهرب الضريبي والحصول على نوعية جيدة للممارسات الجبائية التي من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة.

I.3.7.2- معايير جودة الممارسات الجبائية: تعتمد معايير جودة الممارسات الجبائية على مجموعة من العوامل الأساسية:

- **المعايير القانونية:** تتضمن متطلبات وقوانين معينة يجب على ممارسي الجبائية الالتزام بها في تقديم المعلومات أو التقارير المالية.
- **المعايير الرقابية:** تركز على الرقابة والمراقبة الفعالة للممارسات الجبائية والتقارير المالية.
- **المعايير المهنية:** تتعلق بالمبادئ والقواعد التي يجب على ممارسي مهنة الجبائية اتباعها في ممارسة الجبائية.
- **المعايير الفنية:** تتعلق بالتقنيات والأساليب المستخدمة في الممارسات الجبائية.²⁹

I.3.7.3- العوامل المتعلقة بخصائص جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية: يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

◀ **العوامل المتعلقة بخصائص الممارس الجبائي ومحيطه:** تتمثل في:

- كفاءة الممارس لمهنة الجبائية: يتعلق هذا بقدرة الجبائي على اكتشاف الأخطاء المحتملة في المعلومات الجبائية ويتطلب توفر المهارات والكفاءات اللازمة لتحقيق الجودة المطلوبة.
- استقلالية الممارس الجبائي: يجب أن يكون الممارس مستقلا تماما عن أي تدخلات خارجية ودون تحيز لضمان تقديم تقارير موضوعية وغير متحيزة.
- الخبرة المهنية: يمكن أن تؤثر خبرة الممارس الجبائي في جودة الممارسات الجبائية، حيث يمكن أن التشعب في الاختصاص والامام بالقوانين الجبائية وأقدمية ممارسة الجبائية عاملا فعالا لتحقيق الجودة في الممارسات الجبائية.

◀ **العوامل المتعلقة بخصائص الممارسة الجبائية:** تتمثل في:

- التخطيط الجيد للمهمة وموازنة الوقت: يؤثر التخطيط الجيد على جودة العمليات الجبائية ويساعد في تحديد الأولويات واستخدام الوقت بشكل فعال.
- دراسة وتحليل وتقييم الممارسة الجبائية: تأثير الحوكمة الجبائية على جودة الممارسة الجبائية، لأنها تساهم في تحسين فهم الممارس الجبائي للعمليات والمخاطر.
- كفاية وملائمة الأدلة: توفر الأدلة الكافية والملائمة تعزز جودة الممارسة الجبائية وتقلل من المخاطر.

◀ **العوامل المتعلقة بخصائص بيئة الممارسة الجبائية:** تتمثل في:

- مخاطر المسؤولية القانونية: يجب أن يلتزم الممارس الجبائي بالتشريعات والمعايير المهنية لتجنب المسؤوليات القانونية.
- الرقابة على جودة الممارسة الجبائية: يساهم نظام رقابة الجودة في تحسين جودة الممارسات الجبائية وتقديم خدمات مهنية عالية المستوى.
- السلوك والأجرة المهنية: يجب أن تكون الأجرة أو الأتعاب المهنية حسب الحالة مناسبة لضمان جودة الأداء المهني للممارس الجبائي دون التأثير على جودة الممارسات الجبائية.³⁰

I.4.7- دراسة العلاقة بين التشريعات الجبائية وجودة الممارسات الجبائية: من خلال أبحاث سابقة سنتطرق لكيفية تأثير عامل

التشريعات الجبائية على ممارسة جبائية واحدة من الممارسات الجبائية المتنوعة المذكورة سابقا في شكل مثالين كالتالي:

✳ المثال الأول: علاقة التشريعات الجبائية بالتهرب الضريبي:

تعتبر ممارسة التهرب الضريبي ظاهرة متجذرة في الواقع الاقتصادي وتشمل جميع فئات المجتمع وثقافته المتنوعة حيث تزداد حدتها لعدة أسباب أهمها التشريعات القوانين الجبائية، حيث يمثل التشريع الجبائي الأساس الذي يحدد متطلبات فرض الضرائب بأنواعها، وعدم وضوح هذا التشريع أو جهله، كذلك تغيره المستمر مع مرور الوقت، والغموض وعدم الدقة في صياغته، قد يؤدي إلى فجوات يستغلها بعض المكلفين للتهرب الضريبي.

إن التغيرات الاقتصادية والسياسية في الجزائر تتطلب تعديلات في التشريعات الجبائية، وهذا التغير المستمر قد يشجع بعض المكلفين على التهرب من الضريبة، حيث يمكن لبعضهم استغلال عدم استيعاب موظفي الإدارة الضريبية للتعديلات الجديدة للقوانين وتوجيهاتها لتفادي الضريبة.³¹

✳ المثال الثاني: علاقة التشريعات الجبائية بمنازعات التحصيل الجبائي:

تتمثل ممارسة منازعات التحصيل الجبائي في اعتراف المكلف بأساس فرض الضريبة، ولكنه يختلف مع الإدارة في الإجراءات المتبعة لتحصيل الضريبة، سواء من حيث الآجال أو المبالغ المحددة أو الإجراءات العملية، يعود السبب وراء هذا النزاع إلى تعقيد القوانين الضريبية وتعددتها مما يؤدي إلى الكثير من المشاكل في مجال الجبائية، خاصة عندما يتورط المكلف في تجاهل التزاماته المالية، وتسوية هذه النزاعات وضع المشرع الجبائي العديد من الإجراءات الجبائية التي تتعلق بتحصيل الضرائب والاعتراضات المسموح بها طبقاً للتشريع الضريبي، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى زيادة الوعي بين المكلفين بالضريبة حول حقوقهم وواجباتهم وحماتهم من التعسف في تحصيل الضرائب، وتهدف أيضاً إلى تغيير النظرة السلبية التي كانت مسيطرة في المجتمع بخصوص الضرائب وتعويضها بنظرة إيجابية تعتبر الضرائب مورداً هاماً للتنمية الاقتصادية، والتالي يشجع كل مكلف بالضريبة على دفع ما عليه من مستحقات للخرينة العامة، ويحث على خلق ثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية مع تأكيد أهمية الضرائب كآلية أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.³²

II - الطريقة والأدوات:

بعد التعرف على الإطار المفاهيمي لطبيعة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية وكذا جودتها مع التطرق لعوامل التشريعات الضريبية كعامل مؤثر على جودة الممارسات الجبائية سنتطرق إلى الدراسة التطبيقية من أجل تأكيد صحة أو نفي الفرضية فيما يلي:

1.II- منهجية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من موظفي قطاع الضرائب، محاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين، ولبلوغ هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع، أما في الجانب الميداني من الدراسة فقد تم الاعتماد فيه على أسلوب دراسة الحالة وهذا من خلال تصميم الاستبيان، وقد تم نشر استبيانات الكترونية في شكلها النهائي بغرض جمع بيانات تفيد في حل إشكالية البحث، حيث تم تجميعها ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS (Statistical Package for Social Science) النسخة رقم 23، والاستعانة أيضاً ببرنامج Excel، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ترجمت إلى نتائج وتوصيات تدعم موضوع الدراسة.

2.II- مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي قطاع الضرائب، محاسبين معتمدين وأساتذة جامعيين، وقد تم اختيار عينة عشوائية ميسرة من مجتمع الدراسة حيث بلغ عددها 98 مفردة.

3.II- حدود الدراسة: تتمثل حدود هذي الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية للبحث:** تمت هذي الدراسة في الحدود الجغرافية للجمهورية الجزائرية على العام ونظراً لكبر مساحتها ومكان تواجدنا بمدينة ورقلة قمنا بحصر الدراسة في ولاية ورقلة وهذا من أجل الحصول على نتائج مرضية، حيث قمنا بتوزيع الاستبيان على مجتمع من الولاية مكون من موظفي قطاع الضرائب لإمامهم الكامل بمدخلات موضوع البحث، محاسبين معتمدين كمدارسين لمهنة المحاسبة والجبائية التي تنصب في تخصصنا ولكونهم همزة وصل بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة وأساتذة جامعيين في الاختصاص لإمامهم بالمكتسبات الأكاديمية.

- **الحدود الزمانية للبحث:** استغرقت هذي الدراسة الميدانية حوالي شهرين ابتداء من شهر ديسمبر 2024 إلى غاية جانفي 2025 حيث تمثلت هاته الفترة في اعداد وتحضير الاستبيان مروراً بتحكيمة وتوزيعه حتى جمع البيانات ومعالجتها.

4.II- أداة الدراسة: من خلال طبيعة الدراسة وطبيعة البيانات والمعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة فقد انصب الاهتمام على:

- الاستبيان: حيث تمثل الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها بحيث تم تصميمه بغرض جمع البيانات الأولية من أفراد العينة، وقد تم الاعتماد في تصميم الاستبيان على عدد من الدراسات السابقة، حيث تم نشر استبيانات الكترونية على أفراد عينة الدراسة إذ تمت الإجابة على 98 استبيان، حيث تم استبعاد 03 منها نتيجة التضارب في الإجابات واختيار أكثر من إجابة واحدة وبالتالي تصحح غير صالحة للتحليل، وخلص عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل إلى 95 استبيان، أي ما نسبته 96.93% من إجمالي مجتمع الدراسة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (01): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

النسبة	العدد	البيان
100%	98	عدد الاستمارات المحاب عنها
03.07%	03	عدد الاستمارات الملغاة
96.93%	95	عدد الاستمارات المقبولة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا عن نتائج الاستبيان.

وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حث فيها المستجوبين على التعاون والصدق في الإجابة، حيث تم تقسيمه إلى أجزاء:

- **المعلومات الشخصية:** يحتوي على البيانات الشخصية والمهنية لمجتمع الدراسة ويتكون من 4 فقرات تخص: الجنس القطاع المنتمي إليه، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل، قصد التعرف على خصوصيات العينة.

- **محور واحد:** تعتبر التشريعات الجبائية عاملا مؤثرا على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر التي تم اعتمادها في الدراسة حيث يتكون من (14) فقرة.

وبعد تحليل الاستبيان باستخدام الاختبارات الإحصائية كالتوسط الحسابي والانحراف المعياري، التكرارات والنسب المئوية، اختبار ألفا كرو نباخ ومقياس ليكارث وغيرها توصلت الدراسة إلى نتائج سيتم مناقشتها في العنصر الآتي.

III- النتائج ومناقشتها :

III.1-مناقشة النتائج: يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج استخدام بعض الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في تحليل إجابات وآراء الأفراد حول ما جاء من فقرات في الاستبيان، حيث سنتناول محور الاستبيان المتمثل في تعتبر التشريعات الجبائية عاملا مؤثرا لجودة الممارسات الجبائية في الجزائر من خلال الإجابات الخاصة بأفراد العينة، ثم تحليل إجاباتهم المتعلقة بهذا العامل.

قصد التعرف على تعتبر التشريعات الجبائية عاملا مؤثرا على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر من خلال إجابات أفراد العينة محل الدراسة، فقد تم تضمين هذا المتغير كما ذكرنا آنفا ب 14 فقرة، وللإجابة على هذا السؤال تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للعبارة من وجهة نظر المستجوبين، ودرجة موافقتهم عليها كما هو موضح في الملحق (01) حيث يظهر الجدول أن أفراد العينة أكدوا على دور التشريعات الجبائية كعامل محدد لجودة الممارسات الجبائية في الجزائر، حيث بلغ المتوسط العام (4.1418) مع انحراف معياري (0.63011)، وقد حظي البند "الإلمام بالقوانين الجبائية يقلل الغش والتهرب الضريبي" بأعلى متوسط حسابي (4.3433)، يليه "الحاجة إلى تبسيط التشريعات لتشجيع الالتزام الضريبي" (4.2836)، ثم "التشريعات تسعى للحد من الغش والتهرب الضريبي" (4.1493)، كما أظهرت النتائج أن عدم استقرار القوانين يعمق النزاعات الضريبية (4.1343)، وتذبذب التشريعات يؤثر على كفاءة ممارسي الجباية (4.1045)، أما أدنى البنود تصنيفا فشملت "التحديث المستمر للتشريعات لا يؤثر على الرقابة الجبائية" (3.2090) و"القوانين الحالية قادرة على الحد نهائيا من التهرب الضريبي" (3.0597).

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج ارتفاع درجة الموافقة على أن التشريعات الجبائية تلعب دورا حاسما في جودة الممارسات الجبائية وفقا لآراء أفراد العينة.

III.2-اختبار الفرضية: "تعتبر التشريعات الجبائية عاملا هاما في التأثير على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية".

H_0 "لا تعتبر التشريعات الجبائية عاملا هاما في التأثير على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية".

H_1 "تعتبر التشريعات الجبائية عاملا هاما في التأثير على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية".

من خلال برنامج SPSS يمكن لنا ان قيمة المتوسط الحسابي بلغت 4.1418 وانحراف معياري قدر 0.63011 لكل عبارات محور الاستبيان عند موظفو قطاع الضرائب، محاسبين معتمدين و أساتذة جامعيين، كما بلغت القيمة T المحسوبة 20.976 عند القيمة الاحتمالية sig 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البديلة H_1 التي تنص تعتبر التشريعات الجبائية عاملا هاما في التأثير على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية. أنظر الملحق (02)

IV- الخلاصة :

1.IV- نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في هاته الدراسة، وبعد اختبار فرضيتها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة يمكن ان نلخصها فيما يلي:

- الإلمام الشامل بالقوانين والتشريعات الجبائية وتبسيطها يعزز الأداء الجبائي ويقلل من ظاهري التهرب والغش الضريبي.
- التحديث المستمر والتذبذب في القوانين الجبائية يعمق الفجوة، مما يؤدي إلى ضعف الرقابة الجبائية وزيادة النزاعات الجبائية، وبالتالي انخفاض الإيرادات الجبائية.
- القوانين الجبائية تعاني من تعقيدات وغموض تتطلب تفسيراً وتوضيحاً من المشرع الجبائي لضمان فهمها وتطبيقها الصحيح.
- التغيير المستمر في القوانين الجبائية يسبب حالة من الشك وفقدان الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية، مما يساهم في تدهور جودة الممارسات الجبائية وأداء النظام الجبائي الجزائري.

2.IV- توصيات: بناء على النتائج المستخلصة من الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية التي بإمكانها تؤدي إلى تحسين جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية:

- العمل على تبسيط القوانين والتشريعات الجبائية وجعلها واضحة وسهلة الفهم لجميع المكلفين بالضريبة، وذلك لتقليل ظاهري التهرب والغش الضريبي.
- تقليل التذبذب والتحديثات المستمرة في القوانين الجبائية لضمان استقرار النظام الجبائي ومنه تقليص النزاعات الجبائية، مما يساعد في زيادة الإيرادات الجبائية.

- ملاحق:

الملحق رقم (01) يوضح تصورات المستجوبين تعتبر التشريعات الجبائية عاملاً مؤثراً على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر مرتبة حسب الأهمية

Statistiques descriptives

Ecart type	Moyenne	Maximum	Minimum	N	
.81439	4.3433	5.00	1.00	95	الإلمام بالقوانين والتشريعات الجبائية يعزز من تقليل ظاهري الغش والتهرب الضريبي
.73072	4.1493	5.00	2.00	95	التشريعات الجبائية الجزائرية تسعى للحد من ظاهري الغش والتهرب الضريبي لفعالية جودة في الممارسات الجبائية
1.10865	3.5149	5.00	1.00	95	تتميز القوانين والتشريعات الضريبية في الجزائر بالعدالة والنزاهة في تطبيقها على المكلفين بالضريبة
1.28493	3.3806	5.00	1.00	95	عدم استقرارية وثبات القوانين الجبائية له تأثير إيجابي على الحصيلة الضريبية في الجزائر.
.95200	4.1045	5.00	1.00	95	تذبذب القوانين والتشريعات وعدم استقرارها يؤثر على كفاءة ممارسي مهنة الجبائية
1.24645	3.0522	5.00	1.00	95	المراقب الجبائي أثناء الرقابة الجبائية يولي اهتمام بتصرفات المكلف بالضريبة فقط دون الاستعانة بالقوانين الجبائية
1.10154	3.5299	5.00	1.00	95	يعتبر الأعداء الجبائيون أن القوانين الجبائية تخدم المكلف بالضريبة بدرجة أكبر
1.30794	3.0597	5.00	1.00	95	قناعة ممارسي مهنة الجبائية بأن القوانين الجبائية الحالية في الجزائر قادرة على الحد نهائياً من التهرب والغش الضريبي
1.29820	3.2090	5.00	1.00	95	التحديث المستمر للقوانين والتشريعات الجبائية لا يؤثر على الرقابة الجبائية
.82070	4.1343	5.00	2.00	95	عدم استقرارية القوانين والتشريعات الجبائية يعمق الفجوة بين المكلف بالضريبة والرقابة الجبائية مما يؤدي إلى النزاعات الجبائية
.95309	3.9627	5.00	1.00	95	هناك تعقيدات وغموض في التشريعات الجبائية تصعب على ممارسي مهنة الجبائية فهمها والامتثال بها وتنفيذها
.71094	4.2836	5.00	2.00	95	ممارسو الجبائية في حاجة إلى تبسيط التشريعات الجبائية لتشجيع الالتزام الضريبي
1.15103	3.6567	5.00	1.00	95	الإجراءات القانونية المتاحة للمكلفين بالضريبة في حالة انتهاك حقوقهم الجبائية معروفة وفعّالة
.94798	3.9403	5.00	1.00	95	يرى المكلف بالضريبة أن القوانين والإجراءات الجبائية أستخدم المصالح الجبائية أكثر منه نسبياً
.63011	4.1418	5.00	2.50	95	تعتبر التشريعات الجبائية عاملاً محددًا لجودة الممارسات الجبائية في الجزائر
				95	N valide (listwise)

الملحق رقم (02): نتائج اختبار (T).

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تعتبر التشريعات الجبائية عاملاً مؤثراً على جودة الممارسات الجبائية في الجزائر	95	4.1418	.63011	.05443

- الإحالات والمراجع :

1. راجحي بوعبدالله (2021)، دور الإصلاحات الجبائية لقوانين المالية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي بالجزائر (قانون المالية لسنة 2017 نموذجاً)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 10(01)، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.ص 189-211. على الخط : <https://asjp.cerist.dz/en/article/150709> (تاريخ الزيارة 2024/10/17).
2. هاوار غفور حمد امين وغازي عثمان محمود (2022)، أثر التشريعات الضريبية على التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي (دراسة استطلاعية)، مجلة الجامعة العراقية 55(02)، العراق: الجامعة العراقية مركز البحوث و الدراسات الإسلامية، ص.ص 564-581. على الخط: <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1404584-%D8%A7%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A8>
3. Adel Mohammed Qatawneh, Ayman Bader and Khalid Thaher Amayreh (2023), **The Impact of Tax Legislation on Public Shareholding Companies Tax Disclosure: A Comparative Study Between the Jordanian Tax System and the U.S. Tax System (State of Illinois)**, international journal of professional business review, 08(06), Miami, p.p 01-19. Link: <https://openaccessojr.com/JBReview/article/view/2396>
4. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، محمل من <https://www.mfdgi.gov.dz/legislation-fiscale-ar/codes-fiscaux-ar#512> -571-2024 يوم 23 أكتوبر، 2024، الساعة 12 و 10 دقائق، المادة 103، ص 34.
5. قحמוש سمية (2013)، دور المراجعة الجبائية في تحسين التصريحات الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية بسكرة- للفترة 2009-2010، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 47.
6. قوادري محمد (2022)، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية 6(02)، الجزائر: جامعة الشهيد زيان عاشور الجلفة، ص.ص 235-248. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/206136> (تاريخ الزيارة 2024/10/20)
7. قروج شهنيناز وطويلب محمد (2021)، الرقابة الجبائية كأداة لتشخيص الأخطار الجبائية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة على مستوى المديرية الولائية للضرائب الجزائر غرب-، مجلة المؤسسة 10(01)، الجزائر: جامعة الجزائر 3، ص.ص 297-308. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/160466> (تاريخ الزيارة 2024/10/20)
8. العقون رشيد وبوسماحة محمد (2022)، دراسة تحليلية لدور مؤشرات المنازعات الجبائية في تقييم أداء الرقابة الجبائية في المحاسبة-دراسة حالة الجزائر(2016-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية 07(01)، الجزائر: جامعة المسيلة، ص.ص 300-316. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/198627> (تاريخ الزيارة 2024/10/29)
9. قاشي يوسف (2017)، قراءة في واقع المنازعات الضريبية في الجزائر وسبل التخفيف منها، مجلة معارف 12(23)، الجزائر: جامعة البويرة، ص.ص 196-209. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/92773> (تاريخ الزيارة 2024/10/29).
10. محمد أمين كويدي وسامية بوضياف (2019)، دور المنازعات الجبائية في حل الخلاف بين المكلف والإدارة الضريبية، مجلة دراسات جبائية 08(02)، الجزائر: جامعة البليدة 2، ص.ص 59-83. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/109394> (تاريخ الزيارة 2024/11/03).
11. بن محمد رايح وفتال عبد العزيز (2022)، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة 07(02)، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1، ص.ص 746-766. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/212252> (تاريخ الزيارة 2024/11/17)
12. محمد لمن حساب وجمال الدين بكيري (2020)، نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجما (دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية بسكرة)، مجلة الاستراتيجية والتنمية 10(05)، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ص.ص 557-579. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/130490> (تاريخ الزيارة 2024/11/20).
13. أيوب نجار (2022)، منهجية التدقيق الجبائي في تدفئة المخاطر الجبائية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية 07(01)، الجزائر: جامعة المسيلة، ص.ص 551-566. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/198640> (تاريخ الزيارة 2024/11/25)
14. خالد مسيف وريان بن عباس (2023)، مساهمة التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية 10(01)، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص.ص 655-667. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/228961> (تاريخ الزيارة 2024/11/26).
15. أيوب نجار، مرجع سابق.
16. وزيد سفيان (2015)، التهرب الضريبي... مفهوم وقياس، مجلة المالية والأسواق 02(01)، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ص.ص 118-150. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/26243> (تاريخ الزيارة 2024/11/28)
17. فادي نعيم جميل علاونة (2023)، التهرب الضريبي في ضوء التشريعات الفلسطينية، المحلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 16(01)، الجزائر: جامعة الجزائر 3، ص.ص 137-154. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/229166> (تاريخ الزيارة 2024/11/29)
18. بوزيد سفيان، مرجع سابق.
19. حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2012، ص.ص 04.

- ²⁰ محمد الأمين وليد طالب ونظيرة فلابي (2018)، مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-، مجلة الباحث الاقتصادي 06(02)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص.ص 321-342. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/71916> (تاريخ الزيارة 2024/12/05)
- ²¹ احمد عبد العزيز الشرقاوي، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1981، ص 06.
- ²² منصور شريفة وعدة أسماء (2020)، النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية، مجلة الاقتصاد والتنمية 08(02)، الجزائر: جامعة يحي فارس المدينة، ص.ص 49-62. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/201542> (تاريخ الزيارة 2024/12/06)
- ²³ بن لطرش مولود (2021)، تقييم احلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الإصلاحات الضريبية -دراسة تحليلية خلال فترة 2009-2019-، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية 06(02)، الجزائر: جامعة المسيلة، ص.ص 289-305. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/177189> (تاريخ الزيارة 2024/12/06)
- ²⁴ منصور شريفة وعدة أسماء، مرجع سابق.
- ²⁵ ميادة سيف الدين عبد الرزاق العزب (2019)، أثر تطبيق معايير الجودة على جودة الخدمات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية من وجهة نظر متلقي الخدمة، مجلة العلوم الإدارية والمالية 03(02)، الجزائر: جامعة الوادي، ص.ص 111-120. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/105582> (تاريخ الزيارة 2024/12/20)
- ²⁶ فتيحة جبشي، إدارة الجودة الشاملة، اطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 24.
- ²⁷ زين عدنان محمد قشوع، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التحصيل الضريبي في دوائر ضريبة الدخل الفلسطيني ما بين 2006-2016 (دراسة حالة في الضفة الغربية)، مذكرة ماجستير بجامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018، ص 08.
- ²⁸ ماجد إسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 54.
- ²⁹ ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سابق، ص 58 و 59.
- ³⁰ بلخيري عابدة وهوام جمعة (2023)، دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في إطار حوكمة الشركات، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة 05(01)، الجزائر: جامعة عمر ثليجي الأغواط، ص.ص 137-162. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/218680>
- ³¹ عبید خيون الخفاجي وعبد الامير زامل لطيف (2017)، الاعفاءات الضريبية وأثرها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي -دراسة ميدانية-، مجلة دراسات محاسبية ومالية 12(41)، ص 213.
- ³² فدوى خنفرى وعلي اليزيد (2020)، موقف المشرع من منازعات التحصيل الضريبي في النظام الجزائري، المحلة الجزائرية للأمن الجزائري 05(01)، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 1، ص.ص 616-632. على الخط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/108097> (تاريخ الزيارة 2024/12/20).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

يوسف بوعكاز & عبدالله مايو & محمد زرقون (2025)، مدى تأثير التشريعات الجبائية على جودة الممارسات الجبائية في البيئة الجزائرية - دراسة ميدانية في ولاية ورقلة 2024-، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 11 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 257-269.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المحلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.